



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠/٥/٢٠١٢ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامى وجعفر ناصر وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندى وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو ألتن المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتى :

المميز- المدعي -/ عبد الكريم جاسم عاتي .
المميز عليهما - المدعى عليهما -/ ١. وزير التعليم العالى والبحث العلمى/ إضافة لوظيفته .
٢. رئيس جامعة النهريـن / إضافة لوظيفته - وكيله
الموظف الحقوقي علي رجه خلف .

الإدعاء

ادعى المدعي (المميز) أمام محكمة القضاء الإداري انه بتاريخ ٥/١٢/٢٠١١ أصدرت جامعة النهريـن أمرها الجامعي بالعدد (٢/٥/١٦٤٢٥) يقضى بالغاء قبوله في الدراسات العليا (الماجستير في القانون) وحل شخص اخر بدلاً عنه في المقعد الدراسي المخصص له لسنة ٢٠١١/٢٠١٢ وان الامر المذكور مخالف لقواعد الاختصاص وتصف في استعمال السلطة وخطأ في تطبيق القانون ضده حيث ان امر الالغاء اقتصر بين الوكيل الاقدم للوزارة ومكتب رئيس الجامعة وانه كان يجب ان يمر من خلال دائرة البحث والتطوير في الوزارة لانها هي من تثبت القبول في الدراسات العليا لديها حسب الاختصاص وانه أستمر بالدوام الرسمي في الدراسات العليا لغاية استلام امر الغاء قبوله في ١١/١٢/٢٠١١ ودفع القسط الاول البالغ (٢٠٠٠٠٠٠) مليوناً دينار . نظلم المدعي لدى الوكيل الاقدم لسوزارة التعليم العالى والبحث العلمى بتاريخ ١١/١٢/٢٠١١ ولم يبت بالتظلم رغم مضي المدة القانونية ، اقام دعواه بتاريخ ٩/١٢/٢٠١٢ طالباً بالغاء الامر الجامعي المرقم (١٦٤٢٥) في ٥/١٢/٢٠١١ والزام المدعى عليهما/ إضافة لوظيفتهما بإعادته الى مقاعد الدراسات العليا (الماجستير) . ونتيجة المرافعة الحضورية والغيابية بحق المدعى عليه الاول / إضافة لوظيفته والعناية قررت محكمة القضاء الاداري بتاريخ ٢٢/٢/٢٠١٢ وبعدد الاضبارة (١٠/ق/٢٠١٢) الحكم برد دعوى المدعي . طعن المميز (المدعى) بالحكم امام المحكمة

كو^٧ ماري عيراق
داد كاي بالآي ئيتتياحي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٥٣/اتحادية/تتميز/٢٠١٢

الاتحادية العليا بلائحته التمييزية المؤرخة ٢٠١٢/٣/٢٠ طالباً نقضه للأسباب الواردة فيها.
القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ولدى عطف النظر في الحكم المميز وجد انه صحيح وموافق للقانون ذلك ان الفقرة (ج) من البند (خامساً) من المادة السابعة من قانون مجلس شوري الدولة المرقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ المعدل قد نصت على عدم اختصاص محكمة القضاء الاداري بالطعون المتعلقة بالقرارات الادارية التي رسم القاتون طريقاً للتظلم منها او الاعتراض عليها او الطعن بها كما ان الفقرة (د) من ثانياً من المادة نفسها نصت بان محكمة القضاء الاداري تختص بالنظر في صحة الاوامر والقرارات الادارية التي تصدر من الموظفين والهيئات في دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي التي لم يعين مرجع للطعن فيها وان قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المرقم ٤٠ لسنة ١٩٨٨ لا يعتبر محصناً اذ يمكن الطعن باحكامه وفقاً للتفصيل الوارد في المادة ٣٨ منه والتي منعت المحاكم من سماع الدعاوى المتعلقة بامور الوزارة او الجامعة او الهيئة او الكلية او المعهد ومن ضمنها موضوع الدعوى المرقمة ١٠/ق/٢٠١٢ المميز حكمها وحيث ان محكمة القضاء الاداري قد التزمت في حكمها المميز بوجهة النظر القانونية المتقدمة وقضت برد الدعوى لعدم الاختصاص الوظيفي قرر تصديق الحكم المميز ورد ما جاء في اللائحة التمييزية وتحميل المميز رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١٢/٥/٢٠.

مدحت المحمود

رئيس المحكمة الاتحادية العليا